اقتصاد

مصر... فوضى بسبب غلاء المحروقات

القاهرة ـ **عادل صبري**

أثار رفع أسعار البنزين والسولار والكيروسين والغاز والمازوت للقطاعات الصناعية، للمرة الثالثة خلال العام الجاري، بنسبة تصل إلى 17,4%، حالة من الفوضى بالأسواق ووسائل النقل والمواصلات. وارتفعت أسعار النقل بنسب تتراوح ما بين 20% إلى 25%، بينما زادت أسعار الزيوت والألبان والخضروات والمخبوزات بمعدل يتراوح ما بين 7% و15%، ورغم تأجيل أصحاب المخابز رفع سعر الخبز الحر، بضغوط حكومية، لجأوا إلى تخفيض وزنه، بنسبة 20%، جعلت الرغيف وزن 80 غراماً، لا يزيد عن 60 غراماً، بما أثار حفيظة المستهلكين، خاصة المحرومين من بطاقات دعم الخبز الذي التزمت الحكومة باستمرار إنتاجه لنحو 62 مليون نسمة. وارتفعت أسعار حديد التسليح ومواد البناء والنقل البري، بنسب تتراوح ما بين 3% و10%، خلال اليومين الماضيين، متأثرة بزيادة المازوت والغاز والسولار. تعكس موجات الغضب الشعبي ألماً مكبوتاً، لدى المواطنين الذين تسحقهم حالة الغلاء الفاحش، مع تراجع الدخل وقلة الوظائف، وليظلوا عالقين بين مخاوف من ثورة جياع جديدة، والحذر من حالة حرب إسرائيلية على الحدود.

يعايش المصريون كل يوم قضية جديدة، يتوقعون زيادة بأسعار اللحوم والبيض والأسماك التي عز شراؤها، ويخشون مباغتتهم بزيادة أسعار السلع المعمرة والسيارات وتذاكر المترو ووسائل النقل العام، وينتظرون تعرفة جديدة، لسيارات الأجرة بالعداد والأوبر.

لجأ السائقون إلى تقطيع المسافات، بين الأحياء بالمدن، لجني أعلى حصيلة من الدخل، ليظل الجمهور عالقاً بالشوارع، في ساعات الذروة الصباحية للذهاب إلى المدارس والجامعات ومقر الأعمال. فشلت الإدارات المحلية في السيطرة على إدارات المواقف العامة، رغم حالة الاستنفار الأمني التي تقودها وزيرة التنمية المحلية، منال عوض، وكتائب الأمن والرقابة التابعة لوزارات الداخلية والمحافظين، ما عمق مشكلة التزاحم على المواصلات العامة والخاصة، وأدى إلى مشاجرات بين الركاب والسائقين الذين يفرضون على الركاب زيادة التعرفة أو تقطيع المسافات داخل المسار المحدد من البلديات. ومن جانبه، كشف عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات محمد البهي، عن اتفاق الحكومة المسبق، مع قطاع الصناعة على رفع أسعار المحروقات والكهرباء، على عدة مراحل للوصول إلى سعر التكلفة الاقتصادي، بنهاية 2025، مشيراً إلى أن موعد تنفيذ الزيادة يُترك للجهة التنفيذية المختصة بمجلس الوزراء، لمنع استفادة أي طرف من رفع الأسعار، سواء عبر تخزين السلعة أو التحكم بالكميات المعروضة بالأسواق. وأوضح البهي أن الزيادة في سعر المحروقات والكهرباء، لها أثر كبير على السلع التي تعتمد عليها كأحد المكونات الأساسية في الإنتاج، بما يضطرها إلى رفع السعر لمواجهة أعباء التشغيل والإنتاج، داعياً الحكومة إلى التفكير في تقديم تسهيلات بديلة للقطاعات الإنتاجية، حيث بدأت المحروقات والكهرباء تخرج تلك المنتجات المصرية من قائمة المميزات التنافسية في التكلفة بالمقارنة بالدول الخليجية المنتجة للنفط والغاز التي تستورد أو تستثمر في مصر مستفيدة من انخفاض تكلفة الطاقة والعمالة.

تراجع صادرات كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات رسمية، أمس الاثنين، أن صادرات كوريا الجنوبية تراجعت بنسبة 2,9% على أساس سنوي في أول 20 يومًا من شهر أكتوبر/ تشرين الأول الجاري بسبب انخفاض الطلب على السيارات والمنتجات البترولية وانخفاض أيام العمل.

وبلغت قيمة الصادرات 32,77 مليار دولار في الفترة من 1 إلى 20 أكتوبر، مقارنة مع 33,74 مليار دولار سُجلت في نفس الفترة من العام الماضي، وفقا لبيانات دائرة الجمارك الكورية، حسب وكالة الأنباء الكورية (يونهاب).

ومع ذلك، ارتفعت الصادرات اليومية بنسبة 1% على أساس سنوي إلى 2,62 مليار دولار. وانخفضت الواردات بنسبة 10,1% على أساس سنوي إلى 33,77 مليار دولار خلال هذه الفترة، ما نجم عنه فائض تجاري بقيمة مليار دولار.

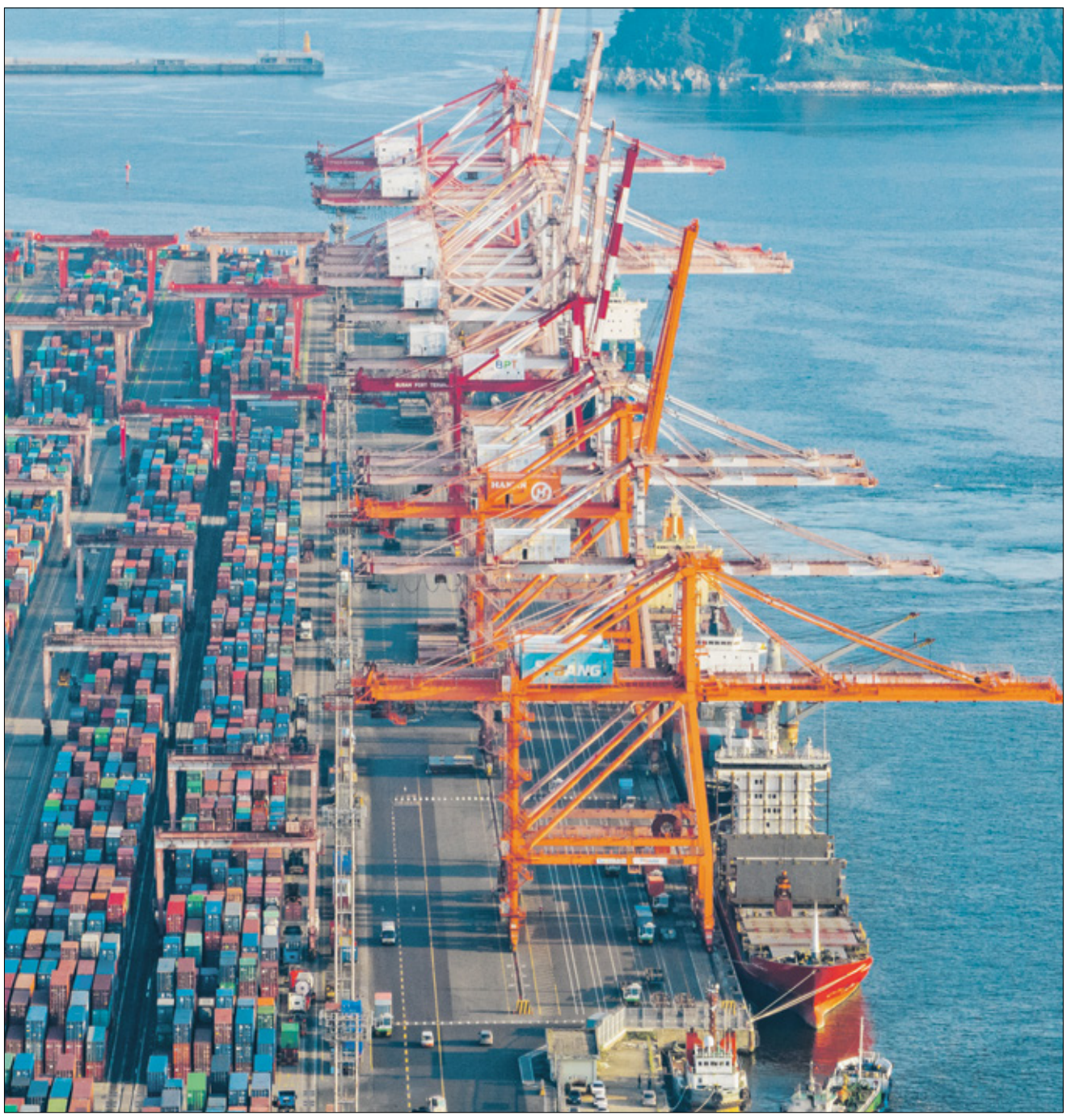

(Getty)

لقطات

ارامكو تتوقع نمو الطلب على النفط في الصين

قال الرئيس التنفيذي لشركة ارامكو امين الناصر، امس الاثنين، إن الشركة متفائلة بزيادة الطلب على النفط في الصين بعد تقديم الحكومة حزمة إجراءات تحفيز جديدة تستهدف إنعاش أكبر اقتصاد في آسيا وثاني أكبر اقتصاد في العالم. ونقلت وكالة بلومبيرغ للأنباء عن الناصر قوله في كلمته أمام مؤتمر اسبوع الطاقة الدولي في سنغافورة، إن الطلب على وقود الطائرات نقطة مضيئة بالنسبة للصين. كما اكد هدف أرامكو بزيادة قدرتها على تحويل النفط إلى كيماويات لتصل إلى اربعة ملايين برميل يومياً مع التركيز على الصين. واضاف رئيس ارامكو ان «الصين سوق عظيمة، ونحن نستثمر مع شركائنا»، مشيراً إلى عدد من الاستثمارات الجديدة المنتظرة للشركة في الصين.

تبون ينتقد التراخي في تموين الأسواق الجزائرية

وجه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون توبيخا سياسيا إلى بعض الوزراء ذوي الصلة بتنظيم السوق والتموين بالسلع والإنتاج، قبل فترة قصيرة من الإعلان عن حكومة جديدة، كان قد جرى تأجيل تشكيلها بسبب استحقاقات عرض قانون الموازنة على البرلمان. ووصف الرئيس الجزائري أداء بعض القطاعات الوزارية بأنه «تراخ في عزيمة العمل لدى البعض»، وذلك خلال مناقشة عرض مشترك بين وزراء التجارة والصناعة والفلاحة يتعلق باليقظة حول ندرة المواد التموينية في السوق، بحسب ما اكده بيان للرئاسة، صدر في أعقاب اجتماع لمجلس الوزراء عقد الأحد، مضيفاً أن تبون «أمر باستفاقة الجميع، وتحديد المسؤوليات، وفاء للمهام الموكلة إزاء المواطن».

البنك المركزي اليمني يضخ 25 مليون دولار

اعلن البنك المركزي اليمني بيع 25 مليوناً و247 الف دولار من اصل خمسين مليون دولار عرضت للبيع في مزاد علني. وقال البنك في بيان على موقعه الإلكتروني مساء الأحد، إن البيع كان بسعر صرف 1965 ريالاً يمنياً لكل دولار. وأضاف ان نسبة التغطية بلغت 50% وان عدد العطاءات المقبولة بلغ 17 عطاء، مقدمة من سبعة مشاركين. وكان البنك قد عرض خمسين مليون دولار للبيع في مزاد علني الاسبوع الماضي، بعد عقد مجلس إدارته اجتماعًا لمناقشة التطورات في سوق الصرف. وهذا المزاد هو الـ12 منذ بداية العام، في ظل مواصلة العملة الوطنية تذبذبها صعودًا وهبوطًا حول حاجز الـ2000 ريال للاسبوع الثاني على التوالي.

تونس تقلص نفقات الدعم في موازنة العام المقبل

تونس ـ **إيمان الحامدي**

أظهر تقرير حول مشروع موازنة تونس لعام 2025 اتجاه الحكومة إلى تقليص مخصصات دعم المواد الأساسية والمحروقات إلى 19,4 % من جملة نفقات الموازنة مقارنة بـ19,9% متوقعة لكامل سنة 2024.

ويشير التقرير الذي اطلعت «العربي الجديد» على نسخة منه، إلى أن حجم الدعم لم يزد عن 6,3% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، بعد أن كان في حدود 6,8% العام الحالي. وستبلغ قيمة مخصصات الدعم للسنة القادمة 11,6 مليار دينار (3,8 مليارات دولار) مسجلة زيادة بـ256 مليون دينار (83,6 مليون دولار) عمّا جرى إنفاقه العام الحالي مدفوعة بالزيادات المتوقعة في سعر الحبوب والمحروقات في السوق العالمية. وقال التقرير إنه «سيتم في إطار ميزانية سنة 2025 مواصلة توفير الدعم للمحروقات والكهرباء مع العمل على مزيد ترشيد هذه النفقات عبر الحد من الانتفاع غير المشروع من الكهرباء والغاز وتحسين تحصيل الفواتير وذلك بغاية تقليص الخسائر عبر شبكة الكهرباء والغاز إلى جانب مراقبة مسالك التوزيع في ما يخص قوارير الغاز المعدة للاستهلاك المنزلي. من جانبه، يقول الخبير المحاسب والناشط السياسي هشام العجبوني، إن تقرير التنفيذ الفعلي للموازنة العام الحالي كشف أن حجم النفقات التي تم صرفها لدعم المواد الأساسية لم يتجاوز 561 مليون دينار خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي من مجموع نفقات مرسمة في الموازنة بقيمة 3,6 مليارات دينار. وأكد العجبوني في تصريح لـ«العربي الجديد» أن أرقام تنفيذ الموازنة تبرز تقليصاً كبيراً في النفقات الفعلية للدعم مستبعداً إنفاق أكثر من 3 مليارات دينار في ما تبقى من السنة الجارية. واعتبر المتحدث أن غياب حوار وطني حول إصلاح منظومة الدعم يزيد من الغموض حول هذا الملف المهم. واستبعد العجبوني قيام السلطات الحالية بأي إصلاح جديد لمنظومة الدعم بتوجيهه نحو مستحقيه الفعليين. وخلال العام الحالي عانى التونسيون نقص المواد الأساسية على غرار الدقيق والخبز والمعجنات والسكر والزيت، ما يضطرهم إلى البحث عن بدائل خارج دائرة أرفع ثمناً.

وقبل أيام رفعت تونس سعر البن بنسبة 73%، تبعه إعلان الغرفة التجارية للمقاهي زيادة في تعريفة أسعار المشروبات الساخنة التي دخلت حيز النفاذ بداية من أمس الاثنين.

عن ظاهرة نزوح الأموال من إسرائيل

مصطفى عبد السلام

يوماً بعد يوم، بات الإسرائيلي ينظر إلى المستقبل على أنه بالغ القتامة، وأنه لا أمل في عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحرب، وأن ثقته باتت شبه منعدمة في مستقبل الدولة وحكومتها واقتصادها وقطاعها المالي والمصرفي وعملتها. دليل ذلك حالة نزوح الأموال المتواصلة والضخمة من داخل دولة الاحتلال منذ انطلاق الحرب، والإقبال الشديد على تهريب الأموال أو تحويلها من البنوك والبورصة الإسرائيلية إلى الخارج، وشراء أصول وأسهم وذهب وجنسيات في دول مثل الولايات المتحدة والبرتغال وقبرص واليونان.

بل صار الإسرائيليون يلجؤون إلى طرق احتيال لتسهيل تهريب أموالهم من الداخل عبر الاستثمار المكثف في البورصات العالمية، وفتح حسابات مصرفية في البنوك الغربية، والحصول على قروض خارجية، وشراء عقارات وأراض، والحصول على الإقامة والجنسية في بلد آخر. وبسبب تنامي تلك الظاهرة الخطيرة وتحول هروب رأس المال إلى ظاهرة جماعية، تعالت الأصوات داخل دولة الاحتلال المطالبة بوضع قيود على التحويلات، بل منع كل أشكال التهريب وطرقه، والتي قد تؤدي بالاقتصاد إلى الانهيار التام.

تزيد عمليات هروب الأموال تلك مع إخفاق جيش الاحتلال في حسم الحرب لصالحه سواء داخل غزة أو في لبنان، وتزايد المخاوف من اندلاع حرب شاملة في المنطقة، مع زيادة وتيرة المواجهات بين طهران وتل أبيب، أو بين إسرائيل ولبنان، وانفلات العجز المالي وتكاليف الحرب الباهظة، ومخاوف متزايدة من امتداد الحرب لتصل إلى إسرائيل كلها، بما فيها القدس المحتلة وتل أبيب، المركزان التجاريان الرئيسيان، كما أن إسرائيل تمر ولأول مرة بأطول حرب وأعلاها تكلفة في تاريخها. وبات خبراء الاقتصاد على قناعة بأن الأسوأ لم يأت بعد، وأنهم مستسلمون لتدهور الأمور إلى الأسوأ. حتى لو وضعت الحرب أوزارها فإن المستثمرين غير متأكدين من قدرة إسرائيل على التعافي الاقتصادي، والإفلات من مخاطر الركود، وسد هوة عجز الموازنة القياسي، في ظل الضغوط المالية الكبيرة الناتجة عن تكاليف الحرب، ومعاناة القطاع المالي والتجاري، وزيادة عمليات هروب الأموال بطريقة كبيرة وسريعة وغير مشروعة بسبب حالة عدم الاستقرار وزيادة المخاطر الجيوسياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وانعدام الثقة في الدولة، وتدافع المستثمرين نحو الخارج، وتهاوي الاستثمار المباشر، خاصة في قطاعات حيوية مثل التقنية. حالة عدم الثقة الواسعة تلك يمكن رصدها بسهولة في مؤشرات، منها زيادة حالات نزوح الأموال من إسرائيل، وقفزة التحويلات إلى الخارج بما يصل إلى سبعة أضعاف منذ اندلاع الحرب.

حالا وناس

جيوب فارغة وبطون جائعة في غزّة

سكان القطاع دون بنوك وصرافة منذ 381 يوماً

بجيوب فارغة يواجه سكان غزة مجاعة تتسع تحت وطأة العدوان الإسرائيلي، إذ يعانون من إغلاق البنوك ومكاتب الصرافة المعتمدة ويلجأون الى صرف مستحقاتهم بفائدة مضاعفة

غزة ـ **علاء الحلو**

يواجه الفلسطينيون في قطاع غزة منذ بدء الحرب الإسرائيلية قبل أكثر من عام تحدياً قاسياً يتمثل في شح السيولة النقدية في ظل إغلاق البنوك وغياب مكاتب ونقاط الصرافة، ما تسبب بفتح الباب واسعاً أمام استغلال الحاجة الماسة للسيولة النقدية من خلال مضاعفة نسب الفائدة الخاصة لتوفير المستحقات والودائع والمبالغ المراد صرفها. الأزمة بدأت منذ اليوم الأول لاندلاع شرارة الحرب، والتي فرض على أثرها حصار مشدد عبر إغلاق المعابر ومنع دخول البضائع والمواد الأساسية، إلى جانب منع دخول السيولة ما تسبب بشح كبير علاوة على اهتراء العملات الورقية من جراء الاستخدام المتكرر ضمن دائرة مغلقة دون تجديدها أو استبدالها بأخرى جديدة.

وفي الوقت الذي يواجه فيه سكان غزة مجاعة تتسع تحت وطأة العدوان الإسرائيلي منذ 381 يوماً، بجدون جيوبهم فارغة من النقود وغير قادرين على صرف مستحقاتهم في البنوك أو المساعدات المالية إلا بعد دفع ربع مستحقاتهم ما يفاقم من أزماتهم المعيشية. وأكدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «فاو»، يوم 16 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري أن أزمة الغذاء في قطاع غزة الذي تشن عليه إسرائيل حرب إبادة جماعية هي «الأسوأ» في تاريخ تقارير المنظمة.

وكان برنامج الأغذية العالمي قال في تقرير سابق، إن «نصف مليون شخص في قطاع غزة يواجهون مستويات كارثية من الجوع». وأضاف البرنامج الأممي أن «العائلات الفلسطينية بغزة لا تحصل في أغلب الأحيان على الحصص الغذائية الكاملة وبشكل مستمر».

الإغلاق التام للبنوك والصرافات

وتسبب الإغلاق التام للبنوك ومكاتب الصرافة المعتمدة بسبب الاستهداف الإسرائيلي المباشر أو حالة الخطر العام والتهديد المتواصل بالإخلاء في دفع بعض الصرافين وأصحاب رؤوس الأموال لتصدّر فائدة متصاعدة بدأت منذ الأسابيع الأولى للعدوان بـ3 أو 4% فيما وصلت من جراء طول أمد الحرب وتفاقم تداعياتها الاقتصادية إلى ما بين 20 و25%. وأضيفت إلى الأزمة الحادة في السيولة أزمة إضافية تتمثل في تضاعف نسب الصرف في أكوار المؤسسات الإغاثية، كذلك في التطبيقات البنكية والتي كانت تتراوح بين 13 و15% لتصل إلى قرابة 22% وأكثر، مع اشتراط صرف أوراق نقدية مهترئة ضمن المبلغ المراد صرفه، الأمر الذي يخلق أزمة جديدة تتمثل في عدم المقدرة على تصريف تلك الأوراق في السوق، من جراء رفض التجار والباعة استلامها لعدم مقدرتهم على تصريفها واستبدالها نتيجة إغلاق البنوك. وتتسبب نسب الفائدة المرتفعة في صرف المبالغ المستحقة بخلق حالة من الضيق بين المواطنين، حيث تنهش مبالغهم ورواتبهم ومدخراتهم المتواضعة، بالتزامن مع الغلاء الجنوني في الأسعار التي تنهش بقية المبلغ من جراء تضاعفها عشرات المرات عن السابق، في الوقت الذي تتضاعف فيه نسب الفقر والبطالة من جراء تواصل العدوان وخسارة الفلسطينيين مصادر دخلهم الدائمة والمؤقتة.

> ربع المسحوبات المصرفية يذهب إلى أصحاب السيولة

تآكل المدخرات

ويواجه الفلسطيني أسعد المنيراوي العديد من الصعوبات منذ اليوم الأول لتوجهه بفعل المصاريف الزائدة من جراء التنقل المتكرر والاضطرار إلى شراء العديد من المتطلبات الأساسية التي تعين أسرته على قضاء مهامها اليومية داخل أحد مراكز اللجوء. ويلفت المنيراوي في حديثٍ لـ«العربي الجديد» إلى أنه فقد مصدر دخله بعد تدمير الاحتلال مشروعه الخاص بالأجهزة الكهربائية، فيما بدأ بالصرف من مدخراته التي شارفت على النفاد بفعل نسب الفائدة المرتفعة، والتي تتضاعف يوما بعد آخر بسبب شح السيولة، واستغلال أصحاب رؤوس الأموال حاجة الناس الملحة لصرف أموالهم. ويشير المنيراوي إلى أنه لم يتخيل لحظة إيداع نقوده في حساب التوفير الخاص به في أحد فروع البنوك الكبرى أنه سيفقد نحو ربع المبلغ لحظة التفكير في استرداده، حيث وصلت نسبة الفائدة الخاصة بالصرف إلى ما يزيد عن 22%، علاوة على اشتراط معظم نقاط الصرف الحصول على عملات ورقية مهترئة ضمن عملية الصرف.

المساعدات المالية

أما الفلسطيني جهاد البرنية، فيقول لـ«العربي الجديد» إنه لم يتمكن من صرف الكود الخاص به (مساعدات مالية بأكواد رقمية) والذي وصله عبر رسالة من إحدى المؤسسات الدولية، ما اضطره إلى التعامل مع الآلية القاسية المتبعة منذ بدء العدوان، وهي صرف المبالغ والإكواد ومختلف أنواع عمليات التسييل مقابل نسب فائدة مرتفعة. ويلفت البرنية إلى تصاعد نسبة الصرف والفائدة كلما تعقدت الظروف الميدانية أو تدهورت الأوضاع الاقتصادية، وذلك بسبب استغلال التجار وأصحاب نقاط الصرف حاجة الناس الماسة للنقود التي تعينهم على النزوح والتحرك من منطقة إلى أخرى، أو شراء الخيام ولوازم التغطية أو توفير المتطلبات الأساسية كالماء والغذاء وقد تضاعفت أسعارها مرات عديدة.

أوراق نقدية في سوق بدير البلح وسط تفاقم أزمة السيولة بسبب الحصار وتدمير البنوك (حسن جحجوح/ الأناضول)

وزير الطاقة اللبناني لـ«العربي الجديد»: الكهرباء تحت خط النار

بيروت ـ **اديرا الشوفي**

أكد وزير الطاقة اللبناني، وليد فياض، في تصريحات خاصة لـ «العربي الجديد»، أنّ المناطق المتضررة من القصف الإسرائيلي لا يمكن إصلاح شبكاتها الكهربائية لأنها لا تزال تحت خط النار، فيما يتم إصلاح الأعطال في المناطق الآمنة نسبياً. كما أشار إلى أنّ الطلب على الكهرباء انخفض في المناطق التي أُخليت من سكانها، بينما ارتفع في المناطق التي استقبلت النازحين، موضحاً أن الوزارة تعمل على توجيه الكهرباء إلى المناطق الآمنة ما دام هناك وقود متاح. وشدد فياض على أهمية الاتصالات المكثفة مع الدول الفاعلة لتحديد المبنى التحتية عن القصف، ولتفادي استهداف المدنيين. كما لفت إلى أن الوزارة تعمل بالتعاون مع مؤسسة كهرباء لبنان على الحفاظ على استمرارية الخدمات، وضمان توفير السيولة اللازمة لإصلاح الأعطال رغم الموارد المحدودة. وأوضح الوزير أن 60% من حاجات الكهرباء في لبنان تُغطى من خلال مولدات خاصة موزّعة جغرافياً في مختلف المناطق، ما يجعل استهدافها أو تعطيلها أمراً صعباً. أضاف أن 20% من استهلاك الكهرباء في البلاد يتم تأمينه من خلال أنظمة الطاقة الشمسية، فيما تعتمد 20% المتبقية على منظومة الإنتاج المركزية التابعة لشركة كهرباء لبنان، والتي تنتشر على أربع مناطق مختلفة.

أضرار جسيمة بالبنية التحتية

يواجه قطاع الطاقة في لبنان تحديات غير مسبوقة نتيجة العدوان الإسرائيلي المستمر، الذي ألحق أضراراً جسيمة بالبنية التحتية الحيوية، وزاد الضغط على مرافق الكهرباء. هذه الأوضاع تفاقم تعقيد المشهد الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، حيث يتطلب توفير التيار الكهربائي وتلبية احتياجات المناطق المتضررة والنازحين تنسيقاً حثيثاً بين الجهات المعنية.

> تفعيل خطط الطوارئ لتسريع عمليات الإصلاح وإعادة التيار

يعاني اللبنانيون منذ سنوات طويلة أزمة الكهرباء نتيجة الفساد والصفقات، وتصاعدت المشكلة مع انكشاف الانهيار النقدي في العام 2019، حيث لم تتعدّ ساعات التغذية قبل الحرب الساعتين إلى ثلاث ساعات يومياً، مع فرض برنامج تقنين قاس نتيجة عدم توافر مصادر الطاقة اللازمة لتشغيل محطات الكهرباء.

في هذا السياق، صرّح الباحث في «الدولية للمعلومات» (شركة دراسات وأبحاث وإحصاءات علمية لبنانية مستقلة)، محمد شمس الدين، لـ«العربي الجديد» أن أزمة الكهرباء في لبنان تعود إلى سوء التخطيط، رغم امتلاك البلاد إمكانيات كبيرة يمكن استثمارها في توليد الطاقة المتجددة بدلاً من الاعتماد على المازوت أو الغاز أو الفيول. وأوضح شمس الدين أن لبنان في عام 1970 كان يغطي حوالي 70% من احتياجاته الكهربائية من الطاقة المائية، ولكن مع ازدياد الطلب على الكهرباء، ارتكبت الدولة اللبنانية خطأ في عدم بناء معامل مائية جديدة، بل اكتفت بتوسيع معامل تعمل على الفيول مثل معملي الجية والذوق، مشيراً إلى أنه بعد الحرب تم إنشاء معامل إضافية، مثل معملي دير الزهراني ودير عمار، لكنهما أيضاً يعتمدان على المازوت والغاز، ما عزّز الاعتماد على مصادر غير متجددة. وبيّن أن الخطأ الثاني كان تحديد تعرفة الكهرباء في عام 1994 على أساس سعر برميل النفط عند 15 دولاراً، ومع ارتفاع أسعار النفط لاحقاً إلى ما يقارب 100 دولار، بقيت التعرفة على حالها حتى نوفمبر/تشرين الثاني عام 2022، مؤكداً أن هذا التثبيت للتعرفة خلق عجزاً متراكماً، إذ كانت الكهرباء تباع بأقل من تكلفتها، أي ما يباع إلى المستهلكين تقريباً 10% من التكلفة، ما أدى إلى تفاقم الخسائر، إضافة إلى نظام شرائح متدرج في الفواتير حيث كانت 35 ليرة لأول 100 كيلووات، و55 ليرة لـ200 كيلووات التالية، ثم 120 ليرة في الشرائح الأعلى. وأضاف أن هذا النظام لم يعكس الكلفة الحقيقية للإنتاج، مما ساهم في عجز كبير راوح بين 32 و45 مليار دولار، بحسب التقديرات، حيث تم احتساب الفوائد على القروض التي استخدمها لبنان لتمويل القطاع. وشدد شمس الدين على أنه من أسباب تفاقم الأزمة عدم التزام بعض المواطنين بدفع الفواتير، خاصة في مناطق مثل ضاحية بيروت والجبل والمخيمات والشمال، حيث يتم استهلاك الكهرباء من دون تسديد المستحقات.

مصالح تمنع إصلاح قطاع الكهرباء

أكد الباحث شمس الدين أن وجود مصالح متشابكة تمنع إصلاح القطاع، حيث يستفيد نحو 3600 موزع اشتراكات كهربائية، إضافة إلى آلاف المولدات الصغيرة المنتشرة في المنازل، والمولدات الكبيرة التي يبلغ عددها حوالي 11 ألفاً في المباني والمصانع. هؤلاء الموزعون والمستوردون يحققون أرباحاً سنوية تراوح بين 300 و400 مليون دولار من تجارة المازوت والزيوت وقطع الغيار، ما يخلق مصلحة مباشرة لديهم في استمرار الأزمة وتعطيل جهود توفير الكهرباء على مدار 24 ساعة. واقترح شمس الدين إعادة النظر في استراتيجية الطاقة من خلال تعزيز الاعتماد على الطاقة المتجددة، مثل الطاقة المائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية، حيث إنه منذ عام 2021، تم تركيب ألواح شمسية بقدرة إجمالية تبلغ 500 ميغاوات، أي ما يعادل إنتاج معمل كهربائي.

تحقيق

معركة البحر الأحمر

هجمات الحوثيين تتصاعد وحصيلة السفن المستهدفة تزيد

واصل الحوثيون هجماتهم على السفن في البحر الأحمر، إذ وصل عدد السفن المستهدفة المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي وأميركا وبريطانيا إلى 196 سفينة منذ بدء العمليات التي تنفذها الجماعة تضامناً مع غزة، الأمر الذي ترك تداعيات اقتصادية عديدة على المنطقة واليمن

نعز ـ **فخر العزب**

بوتيرة عالية تستمر جماعة أنصار الله «الحوثيين» باستهداف حركة الملاحة الدولية في البحر الأحمر عبر استهداف السفن، في هجمات تقول الجماعة إنها تهدف للضغط على إسرائيل لفك الحصار عن قطاع غزة. وكشف زعيم جماعة أنصار الله «الحوثيين» عبد الملك الحوثي، الخميس 17 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، عن أن عدد السفن المستهدفة المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي ومعه الأميركي والبريطاني وصل إلى 196 سفينة منذ بدء العمليات التي تنفذها الجماعة تضامناً مع قطاع غزة. وقال الحوثي في خطاب متلفز له، إن الإسناد مستمر بالصواريخ والطائرات المسيرة إلى فلسطين المحتلة، وعمليات هذا الأسبوع نفذت بـ25 صاروخاً باليستياً ومجنحاً وطائرة مسيّرة. ووفق الأعداد المعلنة لاستهداف السفن فإن هجمات الحوثيين تتصاعد، إذ كان زعيم جماعة الحوثيين قد أعلن في خطاب له في 22 أغسطس/ آب الماضي أن عدد السفن المستهدفة لارتباطها بالعدو الإسرائيلي ولانتهاكها لقرار الحظر بلغ 182 سفينة.

رصد عدد من الاستهدافات

واستعراضاً لعدد من الهجمات أعلن الحوثيون، في الثاني من سبتمبر/ أيلول الجاري، تنفيذ عملية عسكرية نوعية استهدفت سفينة «BLUE LAGOON I» في البحر الأحمر، نُفّذت بعدد من الصواريخ والطائرات المسيّرة ما أدى لإصابة السفينة إصابة مباشرة. وفي 31 أغسطس/ آب الماضي أعلن الحوثيون تنفيذ عملية عسكرية استهدفت سفينة (GROTON) في خليج عدن لانتهاك الشركة المالكة لها قرار حظر الدخول إلى موانئ فلسطين المحتلة.

وفي 22 أغسطس/ آب الماضي أعلن الحوثيون استهداف سفينة يونانية «SOUNION» النفطية التابعة لشركة تتعامل مع العدو الإسرائيلي وانتهكت قرار الحظر، وأن الإصابة كانت دقيقة ومباشرة أثناء إبحارها في البحر الأحمر وهي معرضة للغرق (غرقت بالفعل). كما تبنى الحوثيون عملية أخرى استهدفت سفينة «Sw North Wind I» تابعة لشركة تتعامل مع العدو الإسرائيلي وانتهكت قرار الحظر.

وفي السابع من أغسطس الماضي أعلن الحوثيون تنفيذ ثلاث عمليات عسكرية استهدفت سفينة (contship ono) ومدمرتين أميركيتين. وفي الثالث من أغسطس الماضي نفذت القوات البحرية والقوة الصاروخية عملية عسكرية مشتركة استهدفت سفينة (Groton) في خليج عدن وذلك بعدد من الصواريخ الباليستية وكانت الإصابة دقيقة. وجاء استهداف السفينة لانتهاك الشركة المالكة لها قرار حظر الدخول إلى موانئ فلسطين المحتلة، وفق بيان الحوثيين. وفي التاسع عشر من يوليو/ تموز الماضي أعلن الحوثيون عن تنفيذ عملية عسكرية في خليج عدن استهدفت سفينة (Lobivia) بعدد من الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة. وفي 16 يوليو الماضي أعلنت القيادة المركزية الأميركية أن الحوثيين هاجموا سفينة «إم تي بنتلي1» التي ترفع علم بنما وتملكها «إسرائيل» في البحر الأحمر، كما هاجموا ناقلة النفط «تشيوس ليون» في البحر الأحمر وألحقوا بها أضراراً. وفي 14 يوليو الماضي أعلن الحوثيون استهداف سفينة (MSC UNIFIC) الإسرائيلية في خليج عدن بعملية مشتركة للقوات البحرية والصاروخية وسلاح الجو المسير.

> 196
>
> كشف زعيم أنصار الله، عبد الملك الحوثي، أن عدد السفن المستهدفة المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي وأميركا وبريطانيا وصل إلى 196 سفينة منذ بدء العمليات التي تنفذها الجماعة تضامناً مع غزة.

> ضرب السفن كبّد قناة السويس خسائر فادحة
>
> تداعيات كبيرة على قطاعات اقتصادية في اليمن

تأثيرات على الاقتصاد العالمي

الخبير الاقتصادي عبد الرحمن المقطري، قال لـ«العربي الجديد» إن «هجمات الحوثيين في البحر الأحمر أثرت على الاقتصاد العالمي ككل نتيجة التهديدات الأمنية لواحد من أهم طرق الملاحة الدولية، حيث تمر عبر مضيق باب المندب 12% من التجارة العالمية، ومع بدء الحوثيين بهذه الهجمات أعلنت الكثير من شركات السفن إما التوقف أو تغيير مسارها عبر طريق رأس الرجاء الصالح، وهذا يضاعف من تكاليف الشحن، ويضاعف من تكاليف التأمين للملاحة في البحر الأحمر، كما يضاعف من وقت وصول السفن إلى وجهتها، ومن المتوقع زيادة هذه التكاليف بعد نجاح الحوثيين بإغراق بعض السفن». وبالنسبة لتأثير الهجمات على الاقتصاد اليمني، يرى الخبير الاقتصادي أن الهجمات جعلت اليمن مصنفة منطقة عالية المخاطر، ما ضاعف من تكاليف الشحن إليها، «ونشير هنا إلى زيادة تكلفة التأمين على الشحن إلى ميناء عدن التابع للحكومة الشرعية بمعدل 15 ضعفاً بالمقارنة مع تكلفة التأمين العادية، وهو ما تسبب بانخفاض الواردات إلى الموانئ اليمنية بنسبة 40%، فالتأثير على تكاليف النقل، يؤثر على أسعار السلع المستوردة، خاصة أن اليمن يعتمد على استيراد احتياجاته من السلع والمواد الغذائية بنسبة 90%». وأضاف الخبير الاقتصادي: هناك تأثير لهذه الهجمات على الاقتصاد اليمني في ظل توقف تصدير النفط، ومن المتوقع أن تزيد من حالة الانقسام المالي الحاصل في البلد، كما أثرت على الوضع المعيشي للسكان نتيجة تراجع المساعدات الإنسانية المقدمة لليمنيين، ونشير هنا إلى توقف المساعدات في مناطق سيطرة الحوثيين، ما يعني توقف المساعدات عن 80% من سكان اليمن. وقال: «من المتوقع أن تتسبب أيضاً بارتفاع أسعار المشتقات النفطية وبالتالي ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وهو ما سيفاقم الأزمة الإنسانية في الوقت الذي تشير التقارير الدولية إلى أن حوالي 21,6 مليون يمني بحاجة إلى مساعدات إنسانية و17 مليون شخص في حالة انعدام في الأمن الغذائي».

خسائر قناة السويس

وعن تأثير هجمات الحوثيين على قناة السويس، قال الخبير الاقتصادي إن قناة السويس يمر عبرها نسبة 12% من حجم التجارة العالمية، ونسبة 25% من تجارة الحاويات عالمياً، ومطلع العام قالت تقارير صحفية إن أعداد السفن المارة من القناة انخفضت بنسبة 36% وإن خسائر إيرادات قناة السويس بلغت 40%، ومع استمرار هجمات الحوثيين ارتفعت نسبة الخسائر إلى 60% «. ويشير الخبير الاقتصادي إلى أن تأثير الهجمات على الاقتصاد الإسرائيلي لا يمكن تحديده بالضبط نتيجة تكتم الاحتلال على خسائره، لكن المؤكد أن مؤاني إسرائيلية تأثرت كثيرا بهذه الهجمات التي تستهدف سفن الاحتلال أو المتوجهة إلى الأراضي المحتلة، وقد نقل الإعلام الإسرائيلي عن الرئيس التنفيذي لميناء إيلات غدعون غولبر قوله إن «العمل في الميناء توقف كلياً لعجز السفن عن الوصول إلى الميناء بسبب هجمات الحوثيين، مؤكداً أن خسائر الميناء بلغت 14 مليون دولار، وهذا برأيي يعد مؤشرا على الخسائر في بقية القطاعات». مؤشرا على الخسائر في بقية القطاعات».

اسواق خالية في نابلس بسبب العدوان

تعيش نابلس، منذ اندلاع العدوان على قطاع غزة، حركة تجارية ضعيفة، بعدما كانت تُعتبر مركزاً تجارياً واقتصادياً مهماً في فلسطين، إذ كانت تستقطب آلاف المواطنين والزائرين من مختلف المحافظات ومن أراضي الـ48. وبحسب الناطق الإعلامي والمتحدث الرسمي لغرفة تجارة نابلس، ياسين دويكات، فإن مدينة نابلس كانت تستقبل قبل العدوان على قطاع غزة ما بين 100- 110 آلاف زائر يومياً، لكن بسبب الحرب أصبحت المدينة تستقبل 10-15 ألف زائر يومياً.

وأشار دويكات إلى أن تردي الوضع الاقتصادي في نابلس يعود بشكل رئيسي إلى حواجز الاحتلال العسكرية المنتشرة في محيط المدينة، إذ إنها تصاعدت في السنة الأخيرة، ما تسبب في انخفاض حاد وكبير في عدد الزائرين. وأضاف، أن قطاع الألبسة تدمر على نحو شبه كلي نتيجة الحصار المفروض على نابلس، كما تدمرت بدرجة أقل باقي القطاعات التجارية. ولفت إلى أن الحركة الاقتصادية في المدينة انخفضت بنسبة 70% مقارنة بالسنوات الماضية وتابع دويكات: هناك نحو خمسة آلاف منشأة اقتصادية مسجلة في المدينة، غير أنه لا توجد أرقام محددة عن عدد المنشآت التي أغلقت أبوابها بسبب الضرر الذي ألحقته الحرب بها.

مناصرون للحوثيين يرفعون صور قائد «حماس» الراحل يحيى السنوار، صنعاء، 18 أكتوبر 2024 (محمد حمود/Getty)

مال وسياسة

تتعرض صناعة الشحن الجوي وقطاعات إنتاجية في إسرائيل لهبوط اضطراري طويل، وسط استمرار الضربات الصاروخية من جانب حزب الله، ما يضرب ممراً تجارياً موازياً اعتمدت عليه إسرائيل إلى حد كبير منذ عام، بعد تعرض السفن المتجهة إليها لهجمات في البحر الأحمر

فوضى في سماء الاحتلال

الصواريخ تقطع ممرات التجارة الجوية الإسرائيلية... وكلفة الشحن تقفز 200%

لندن ـ **العربي الجديد**

تعم الفوضى سماء الاحتلال الإسرائيلي، وسط الهجمات الصاروخية اليومية التي يشنها حزب الله اللبناني رداً على عدوان الاحتلال على لبنان، ما يضرب ممراً تجارياً موازياً اعتمدت عليه إسرائيل إلى حد كبير منذ عام، بعد تعرض السفن المتجهة إليها لهجمات متكررة في البحر الأحمر على يد الحوثيين في اليمن. لم تعد الاضطرابات في حركة الطيران مقتصرة على رحلات نقل الركاب وأسعار تذاكر السفر التي أصبحت أكثر كلفة، بل طاولت النقل الجوي للبضائع من وإلى إسرائيل، ما يدفع نحو صعود إضافي لكلفة الشحن التي قفزت في الأساس بنسبة 200% العام الماضي بعد اندلاع الحرب على قطاع غزة. إضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار الشحن، يقل توفره، ويجد المصنعون صعوبة في استيراد المواد الخام وتصدير المنتجات إلى عملائهم في الخارج، والنتيجة تأخير في عمليات الإنتاج والتسليم، والإضرار بالقدرة على المنافسة، وخسارة العملاء والإيرادات، وفق تقرير لصحيفة كالكاليست الاقتصادية الإسرائيلية، أمس الاثنين.

أشار التقرير إلى أن الأزمة المتفاقمة في الطيران الإسرائيلي على خلفية التدهور المستمر في الوضع الأمني ووقف رحلات الشركات الأجنبية إلى إسرائيل، تخلق تموجات تهز قطاعات الإنتاج. فقد أدى الانخفاض الحاد في عدد شركات الطيران الأجنبية التي تسافر إلى إسرائيل، ولا سيما بعد العدوان الواسع على لبنان منذ سبتمبر/ أيلول الماضي، إلى انخفاض كبير في عدد الرحلات الجوية.

أضحت شحنات البضائع والمواد الخام إلى الشركات في إسرائيل عالقة في المطارات حول العالم منذ أسابيع، ولا يستطيع المصدرون الإسرائيليون الذين من المفترض أن يسلموا البضائع إلى العملاء في الخارج العثور على رحلات جوية متاحة تسمح لهم بالوفاء بمواعيد التسليم التي التزموا بها. ويصف المسؤولون التنفيذيون في قطاعات إنتاجية مختلفة وفي صناعة الشحن الجوي الوضع الحالي بأنه غير مسبوق، مشيرين إلى أن الاضطرابات الحالية تضر بسمعة المصدرين الإسرائيليين والقدرة على المنافسة، ما يسبّب فقدان العملاء والعقود الجديدة والإيرادات.

الأزمة تطاول شركات عاملة مع صانعي الطائرات والأسلحة

وفق التقرير فإن «استمرار الحرب وشذوذها بسبب كثرة الساحات التي ينطلق منها وابل الصواريخ والقذائف والطائرات بدون طيار نحو إسرائيل، خلق سلسلة من الاضطرابات في الطيران الإسرائيلي»، لافتاً إلى أنه في نهاية يوليو/تموز الماضي حينما جرى اغتيال القيادي في حزب الله فؤاد شكر في بيروت، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران، كانت هناك أزمة في الطيران، لكن الأزمة تفاقمت أكثر في الأسابيع الماضية، حيث أعلنت عشرات شركات الطيران التي كانت لا تزال تعمل في إسرائيل إلغاء رحلاتها وتأجيل استئناف السفر. وذكر أن الجزء الأكبر من نشاط الطيران خلال هذه الفترة يقع على عاتق الشركات الإسرائيلية «العال» و«أركيا» و«يسرائير» التي تواصل الطيران، ولكن أسطول طائراتها محدود ولا توفر الاستجابة اللازمة لاحتياجات الاقتصاد في إسرائيل. وقال إيتان كوهين، الرئيس التنفيذي لشركة «باز» التي تصنع مكونات الطائرات، والواقعة في المنطقة الصناعية بمستوطنة «بارليف» شمال فلسطين المحتلة، إن «هناك شحنات من المواد الخام تنتظر وصولها بالطائرة من الخارج منذ بدء العملية العسكرية ضد لبنان، وببساطة لا يوجد طائرات كافية تحلق هنا».

وأضاف كوهين: «هذه مكونات مهمة لعمليات الإنتاج، بينما هي قابعة في المطارات بالخارج منذ أسابيع». ومن بين عملاء «باز» شركة بوينغ الأميركية العملاقة لصناعة الطائرات، وكذلك شركات إسرائيلية عاملة في صناعة السلاح والتقنيات العسكرية منها «إليبت» و«رافائيل».

وتابع: «نحن في حالة حرب منذ عام، وليس من الواضح لماذا لا يوجد اهتمام بحلول في مجال النقل من وإلى إسرائيل، مثل إنشاء مراكز إقليمية، يمكن الاستفادة منها لنقل الشحنات الجوية، أو التوصل إلى اتفاق مع شركات الطيران الإسرائيلية بتخصيص بعض طائراتها لرحلات شحن منتظمة لصالح الاقتصاد، مع التخلي عن بعض رحلات الركاب إلى وجهات العطلات المختلفة حول العالم، وفي كل الأحوال، لن تخسر أي شركة طيران سنتاً واحداً من مثل هذا الترتيب، خاصة عندما ارتفعت أسعار النقل الجوي بشكل كبير في العام الماضي».

وأفاد مسؤولون كبار في مجال شحن البضائع أن انخفاض حجم نشاط الطيران الجوي في العام الماضي أدى إلى ارتفاع سعر النقل الجوي من نحو 3 يورّوات لكل كيلوغرام من البضائع إلى نحو 9 يوروات، ويحذرون من أن الانخفاض المستمر في العرض وما يصاحبه من ارتفاع في الطلب سيؤدي إلى مزيد من الارتفاع في الأسعار.

في الأيام الأخيرة، قامت شركة «تشالنج إيرلاينز» البلجيكية والتي تتبع مجموعة طيران إسرائيلية يقع مقرها الرئيسي في مالطا، برفع أسعار النقل الجوي بنحو 30% مع إضافة 0,7 يورو إلى الكيلوغرام الواحد. وتستحوذ الشركة على حصة تبلغ 32% من إجمالي نشاط النقل الجوي في إسرائيل، في حين أن أكثر من 55% من إجمالي النقل الجوي من وإلى إسرائيل يتم عبر الطائرات التابعة للخطوط الجوية العاملة في الولايات المتحدة الأميركية.

قفزت إيرادات «تشالنج إيرلاينز» من الشحن الجوي في الربع الثاني من العام الجاري بنحو 110% مقارنة بالربع الثاني من 2023، وبلغت ما يقارب 60 مليون دولار. في سبتمبر/ أيلول الماضي، كانت مسؤولة عن حوالي 70% من إجمالي البضائع المنقولة من وإلى إسرائيل عبر طائرات الركاب، بزيادة بلغت نسبتها 60% تقريباً عن الشهر نفسه من العام الماضي.

وقبل اتساع جبهة القتال مع حزب الله في لبنان منذ شهر، توجه رئيس اتحاد المصنعين رون تومر، إلى وزير المالية بتسلئيل سموتريتش ووزير الاقتصاد نير بركات، وطلب أن يتحركا سريعاً لتنظيم نشاط الشحن الجوي للبضائع خوفاً من تشكل أزمة واسعة في الصناعة. وحذر تومر آنذاك من أن «انخفاض الرحلات الجوية من وإلى إسرائيل يثير خوفاً حقيقياً من الإضرار بقدرة الصناعة على مواصلة العمليات المنتظمة لتصدير البضائع الواردة والمواد الخام عبر النقل الجوي، بما يؤدي إلى خسائر كبيرة».

> البضائع الواردة إلى إسرائيل عبر طائرات الركاب تهوي 48%

أرقام خادعة عن نقل البضائع عبر طائرات الشحن

من الوضع المزري على الأرض، يبدو واضحاً أن دعوته للوزراء لمنع تدهور التجارة الخارجية وتضرر القدرة التنافسية للصادرات لم تكن ذات فائدة، وفق الصحيفة الإسرائيلية. وتشير بيانات سلطة المطارات الإسرائيلية لشهر سبتمبر الماضي إلى انخفاض كمية البضائع الداخلة إلى إسرائيل عبر طائرات الركاب بنسبة 48% مقارنة بالشهر نفسه من 2023 لتبلغ نحو 4,43 ألاف طن، كما كان هناك انخفاض بأكثر من 22% في البضائع المغادرة عبر طائرات الركاب الشهر الماضي لتصل إلى 4,36 ألاف طن. وانخفض حجم حركة البضائع بطائرات الركاب (الاستيراد والتصدير) بنحو 38% في ذلك الشهر مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

في المقابل كان هناك ارتفاع كبير في حجم البضائع الداخلة والخارجة من إسرائيل باستخدام طائرات الشحن في سبتمبر بنسبة بلغت 42%، وفق بيانات سلطة المطارات، لكن مسؤولين في صناعة شحن البضائع يقولون إن هذا الرقم خادع، لأنه يشمل حركة الطائرات التي تحمل معدات أمنية وأسلحة مختلفة لإسرائيل لدعم الحرب، لافتين إلى أن البيانات الموجودة في إدارة التجارة الخارجية التابعة لوزارة الاقتصاد، لا تقسم أيضاً أنواع البضائع التي تصل إلى إسرائيل.

وقال أمير شاني الرئيس التنفيذي لشركة «أميت» للوساطة الجمركية «قد يظن من ينظر إلى هذه البيانات أنه لا توجد مشكلة، في حين أن هناك مشكلة خطيرة للغاية تفاقمت في الأسابيع الأخيرة عندما نصحت شبكة الطيران الأوروبية شركات الطيران الأجنبية بتجنب السفر إلى إسرائيل بسبب الوضع الأمني». وأضاف: «هناك طائرات شحن متوفرة في العالم، ولكن لا توجد أطقم جاهزة للطيران إلى إسرائيل بسبب الحرب. ظلت البضائع تنتظر نقلها جواً إلى إسرائيل لمدة أسبوعين في أحد مطارات بلجيكا.. حوالي 500 طن من البضائع تراكمت في المطارات الأوروبية، ولم تعد بعض المطارات ترغب في تلقي بضائع إضافية، لأنها تشغل مساحة تخزين باهظة الثمن، وهي بضائع متنوعة من مختلف المجالات، من قطع غيار السيارات إلى المعدات الطبية».

إسرائيليون يتفقدون جدول المغادرة في مطار بن غوريون في تل أبيب، 29 سبتمبر 2024 (فرانس برس)

الشيكل يتراجع أمام الدولار

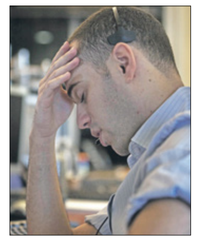

سجل الشيكل الإسرائيلي تراجعاً أمام العملة الأميركية، أمس، بنسبة 1,1% مقارنة بأسعار يوم الجمعة الماضي، ليصل إلى نحو 3,75 شواكل للدولار، كما هبط أمام العملة الأوروبية الموحدة بنسبة 1,3% ليتداول عند نحو 4,07 شواكل لليورو. في الأثناء، تراجع مؤشر بورصة «تل أبيب 35» بنسبة 0,1%. ويترقب المستثمرون توجيه إسرائيل ضربة محتملة إلى إيران، رداً على هجومها الصاروخي مطلع الشهر الجاري.

رؤية

الاقتصاد الإسرائيلي مؤشراً لطول الحرب على لبنان

رشا أبو زكي

متى قد تنتهي الحرب على لبنان؟ ليس من السهل الإجابة عن هذا السؤال. غيّرت إسرائيل في حرب غزة إحدى أبرز الاستراتيجيات التي كانت تعتمدها، أي الحروب القصيرة. طالت حرب غزة أكثر من عام، لتصبح الأطول في تاريخ الاحتلال، وها هي تدخل في حرب جديدة ضد لبنان، إلا أن الأخيرة مختلفة في الأسباب وطبيعة المعركة وأهدافها، والأهم، أنها تأتي بعدما استُنزف الجيش، وبعدما تم هدم غزة على رؤوس أبنائها، وبعدما دخل الاقتصاد الإسرائيلي في مرحلة استثنائية بحدتها. أتاحت الحروب القصيرة التي عادةً لا تتعدى الشهر، عودة الاقتصاد الإسرائيلي بسرعة إلى مسار النمو في السابق، ودعم مستوى المعيشة والأمن المالي، وعدم إخافة الاستثمارات والسياح، وعدم دفع الإسرائيليين للهجرة المعاكسة. لكن الحرب الأخيرة تتعارض مع مفهوم الاحتلال الذي يربط ما بين مدة الحرب والأمن الاقتصادي والمعيشي والسياسي والعسكري الداخلي. لم تستنزف الحرب الطويلة قطاعات إسرائيل الاقتصادية الأساسية فقط، وإنما امتدت إلى مؤشرات الاستقرار المستقبلية. فقد ارتفعت النفقات الحربية بشدة خلال العام الماضي مع إعلان عن زيادة ستكون ثابتة في السنوات المقبلة. وقدّر بنك إسرائيل أن تكاليف الحرب سوف تبلغ 250 مليار شيكل (66 مليار دولار) بحلول نهاية العام المقبل، وسط خفض كبير في التصنيف الائتماني لإسرائيل من قبل شركات التصنيف. وكلما طال وقت الحرب، كان التأثير سلبياً في الإنتاج وفي نمو الاقتصاد الإسرائيلي. وقد أفرغت الحرب المؤسسات، خاصة التكنولوجية منها التي تعتمد عليها عجلة الاقتصاد، من الموظفين الذين تم استدعاؤهم إلى الاحتياط، ما يعرض أهم قطاع اقتصادي لخطر قلة الثقة وهجرة الاستثمارات التي قد تمتد لسنوات. ولا يمتلك الاحتلال جيشاً كبيراً وسط استنزاف جنوده في حرب طويلة في غزة، وهؤلاء بدأوا يتذمرون بشدة من طول فترة خدمتهم، فيما تشير البيانات إلى أن التكلفة التي يتحملها الاقتصاد نتيجة تمديد الخدمة الاحتياطية تصل إلى أكثر من مليار شيكل (270 مليون دولار) شهرياً، وهي ضعف كلفة التمديد للجنود العاديين. فيما سترتفع ميزانية الحرب بما هي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 4,6 إلى حوالي 6%، وفي سيناريو متفائل نسبياً ستعود إسرائيل عقداً من الزمن إلى الوراء، بحسب تحليل الخبراء هناك.

وليس لإسرائيل حيثية ديموغرافية مرتبطة بدول الجوار قد تساعدها على الاستمرار في حرب أطول، كما أن تقريراً نشر الأسبوع الماضي في صحيفة «فايننشال تايمز» أكد أن أحد الأسباب الرئيسية للنشر الوشيك لبطارية الدفاع الجوي الأميركية ثاد في إسرائيل هو «النقص الحاد في الصواريخ الاعتراضية»، حيث تواجه إسرائيل وفق التقرير مشكلة توفر مختلف أنواع الأسلحة بعد طول أمد الحرب.

ولا تكشف إسرائيل عن مخزونها من الصواريخ الاعتراضية، لكن الرئيس التنفيذي لشركة آيروسبايس قال للصحيفة البريطانية إن الوقت اللازم لإنتاج الصواريخ الاعتراضية «ليس مسألة أيام»، وأضاف أنه «ليس سراً أننا بحاجة إلى تجديد المخزونات». لا بل أن إنتاج أسلحة جديدة لتوفير استمرارية الحرب يواجه تحديات غير مسبوقة، وهي الصعوبة المتزايدة في توفير المواد الخام من دول الخارج، وفق الصحيفة ذاتها. إذ تتزايد المواقف السلبية العالمية من الإبادة المرتكبة في غزة، وسط ارتفاع حدة المقاطعة للشركات المتورطة في الحرب، ما أدى إلى تقنين مد إسرائيل بالمواد الأولية وصولاً إلى وقف توريد الأسلحة نهائياً. لكن رغم هذه المعطيات، إلا أن مؤشرات النمو تعكس رؤية أكثر تعقيداً لديناميكية الحرب ومدتها. في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي، وضع شموئيل أبرامسون، كبير الاقتصاديين في وزارة المالية الإسرائيلية، ثلاثة سيناريوهات تربط ما بين مدة الحرب والأثر الاقتصادي. بحسب السيناريو الأساسي، فإن المرحلة الأكثر كثافة من الحرب ستنتهي في نهاية الربع الأول من عام 2024. ومن هناك، سيتم تقليص نطاق تعبئة الاحتياطي تدريجياً وستتضاءل الحرب حتى نهاية عام 2024، عندما تنتهي أخيراً. في هذا السيناريو، يتعرض الاقتصاد الإسرائيلي لأضرار بالغة في المراحل الأولى ولكنه يتعافى بشكل جيد لاحقاً، ومن المتوقع بشكل عام أن يصل معدل النمو السنوي في عام 2024 إلى حوالي 1,5%. وهو أقل من نصف معدل النمو السنوي المحتمل، ولكنه لا يعتبر رهيباً. وفي السيناريو المتفائل، تنتهي الحرب بشكل واضح وكامل بحلول عيد الفصح 2024. وقدّر أبرامسون أن ما سيحدث هو ما حدث بعد حرب لبنان الثانية، وكانت أيضاً حرباً صعبة جداً، استمرت نحو شهر، ولكن بعد نهايتها انتعش الاقتصاد الإسرائيلي بسرعة كبيرة، ووفق هذا السيناريو ينمو الاقتصاد الإسرائيلي هذا العام بمعدل يزيد عن 2%. إلا أن عيد الفصح اليهودي انتهى والحرب لم تنتهِ، وبالتالي تم استبعاد هذا المسار. أما السيناريو المتشائم، والذي يبدو أنه يتحقق، فيقوم على أن ينتهي الجزء المكثف من الحرب في عيد الفصح السابق (كما حدث بالفعل)، ولكن من هناك ستستمر الحرب بدرجات متفاوتة من الشدة، ليس فقط حتى نهاية عام 2024، بل حتى منتصف عام 2025. وفي هذا السيناريو، سيكون النمو في عام 2024 بين صفر و0,2% فقط.

وتشير أحدث التوقعات الأخيرة لبنك إسرائيل بالفعل إلى أن معدل النمو في عام 2024 سيصل إلى 0,5% فقط، والعام لم ينتهِ بعد. ويعني النمو الاقتصادي قدرته على تمويل الأموال. الأموال ذاتها التي يتم استخدامها لتمويل الحرب، ودفع الرواتب للمجندين، والتعويضات للنازحين الداخليين، والكثير من المدفوعات المرتبطة.

وبحسب توقعات بنك إسرائيل، فمن المتوقع أن تقفز نسبة ديون الحكومة من الناتج المحلي إلى نحو 70% بالفعل نهاية العام الحالي (بعد أن كانت نحو 60% عشية الحرب). يوضح هذا الرقم المدة التي يتعين على الحكومة أن تستمر فيها في تمويل الحرب، إذ إن زيادة النفقات على الحرب يعني بالمقابل عجزاً في الموازنة يستلزم إيرادات جديدة، أساسها الضرائب، ما يعني ضرب مفهوم الأمن الاجتماعي الداخلي. قد يكون الاقتصاد مؤشراً لتحديد قدرات إسرائيل على حرب طويلة من عدمها. لكن كل التوقعات مهما كانت منطقية، تختفي تماماً حين تدخل الطموحات السياسية في المعركة، فكيف إن كانت ترتبط برئيس حكومة متهم بالفساد ويواجه سخطاً شعبياً كبيراً في الداخل، ويتخوف من انتهاء الحرب وبدء مرحلة محاسبته؟

أزمة العقارات تستنفر «المركزي» الإسرائيلي

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

أثار ارتفاع مستوى المخاطر في السوق العقارية الإسرائيلية قلق بنك إسرائيل المركزي، في ظل تعرض الكثير من البنوك للديون العقارية، فيما تسببت الحرب المستمرة منذ عام في أزمات حادة للقطاع العقاري.

وذكرت صحيفة كالكاليست الإسرائيلية، أمس، أن هيئة الرقابة على البنوك، برئاسة المفتش داني خاهيافيلي، استدعت جميع رؤساء الأقسام التجارية في مختلف البنوك إلى اجتماع يعقد بعد أيام، حيث ستتم مناقشة المخاطر المختلفة المتعلقة بالسوق العقاري.

وهذا اجتماع غير عادي، تمت الدعوة إليه قبل وقت قصير من انعقاده، مما يدل على الأهمية التي يوليها البنك المركزي للموضوع، وأن أضواء التحذير اشتعلت. ومن المتوقع أن تنشر البنوك في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل تقاريرها للربع الثالث من العام الجاري. وفي الرسالة التي بعثها بنك إسرائيل إلى البنوك، أثيرت مخاوف من ارتفاع مستوى المخاطر في سوق العقارات المحلية، وطلب من البنوك إجراء تحليل شامل في ما يتعلق بالعقارات، مع التركيز على الائتمان الذي يمنحونه لمرافقة المشاريع، وشراء الأراضي، وشراء العقارات والاستثمار فيها، بالإضافة إلى الإشارة لتأثير التسهيلات في هذه العروض الترويجية، حيث يدفع المشترون 20% من سعر الشقة دفعة أولى، والباقي عند التسليم.

محافظ بنك إسرائيل خلال مؤتمر في نيويورك، 3 يونيو 2024 (Getty)

الصين تخفض الفائدة لإنعاش الإنفاق

مقر البنك المركزي الصيني في بكين (Getty)

بكين ـ **العربي الجديد**

أعلن المصرف المركزي الصيني، أمس الاثنين، خفض معدلين أساسيين للفائدة إلى مستويات تاريخية، في أحدث خطوة تتخذها السلطات في بكين، بهدف تعزيز الإنفاق المتعثر في ثاني قوة اقتصادية عالمية. تأتي الخطوة بعد أيام من تسجيل الصين أضعف نمو فصلي لها خلال عام ونصف عند 4,6% على الرغم من الجهود المبذولة لتحفيز الاقتصاد.

يسعى المسؤولون الصينيون إلى تحقيق نمو بنسبة 5% هذا العام، إلا أن هذا الهدف يواجه تحديات أساسية، منها تراجع الاستهلاك وأزمة الديون التي تثقل كاهل القطاع العقاري الضخم. وأعلن المصرف المركزي خفض المعدل التفضيلي للقروض لعام واحد من 3,35% إلى 3,1%. هذا المعدل هو المعيار لأفضل الفوائد التي يمكن للمقرضين تقديمها للشركات والأسر. أما المعدل التفضيلي للقروض لخمسة أعوام، وهو المعيار للقروض العقارية، فتمّ خفضه من 3,85% إلى 3,6%.

سبق للمصرف المركزي أن خفض هذين المعدلين في يوليو/تموز الماضي، وهما الآن في أدنى مستوى لهما على الإطلاق.

واقترت السلطات بوجود «مناخ خارجي معقّد وحاد». إضافة إلى مشكلات جديدة متعلقة بالنمو الاقتصادي المحلي»، وبينما تشدد بكين على «الثقة الكاملة» بتحقيق نسبة النمو المنشودة هذا العام، يرى خبراء أن على السلطات تقديم حوافز نقدية إضافية لإنعاش النشاط واستعادة الثقة بقطاع الأعمال.

التصعيد بين إيران وإسرائيل يصعد بالذهب

نيويورك ـ **العربي الجديد**

صعد سعر الذهب في السوق العالمية إلى مستوى قياسي، أمس الاثنين، إذ استمر الطلب على الملاذ الآمن في دعم الأسعار، بينما يراقب المتعاملون تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، ولا سيما بين إسرائيل وإيران، والسباق الانتخابي الذي يزداد احتداماً في الولايات المتحدة الأميركية.

وارتفع سعر المعدن النفيس إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 2729,3 دولاراً للأونصة (الأوقية)، بزيادة بلغت نسبتها 0,3% عن الجلسة السابقة، ليتجاوز الذروة التي سجلها، الأسبوع الماضي، بفارق بسيط. وامتد الصعود أيضاً إلى الفضة، التي قفزت أسعارها إلى أعلى مستوى في 12 عاماً.

وتراقب الأسواق من كثب المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط، حيث تستعد إسرائيل لشن هجوم على إيران رداً على الضربات الصاروخية التي شنتها طهران على الكيان المحتل في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، رداً على اغتيال إسرائيل الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله، في الضاحية الجنوبية لبيروت في 27 سبتمبر/ أيلول الماضي، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية خلال زيارته إلى طهران في 31 يوليو/تموز الماضي.

باتي صعود الذهب في وقت يعيد فيه المتعاملون ترتيب محافظهم الاستثمارية استعداداً للانتخابات الأميركية المقررة في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن المنافسة بين دونالد ترمب وكامالا هاريس شديدة التقارب، بحيث قد تكون واحدة من أقرب السباقات الانتخابية في العقود الأخيرة. وعادةً ما يلجأ المستثمرون إلى شراء الذهب ملاذاً آمناً في أوقات عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي.

قد ترتفع أسعار الذهب في العقود المستقبلية إلى متوسط 3000 دولار للأونصة في الربع الأخير من العام المقبل 2025، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية عن مذكرة كتبها المحلل في مصرف «كومنولث بنك أوف أستراليا»، فيفيك دهار، أمس. وأشارت المذكرة إلى أن دورة تخفيض أسعار الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي (المركزي الأميركي) ستؤدي على الأرجح إلى ضعف الدولار. ويسبب انخفاض قيمة العملة الأميركية بدوره جَعْل الذهب أرخص عند العديد من المشترين، حيث يُسعَّر بالعملة الخضراء. منذ بداية هذا العام وحتى الآن، بُعد الذهب أحد أقوى السلع أداءً، إذ حقق زيادة تجاوزت 30%. وأدى التفاؤل بشأن تخفيض أسعار الفائدة إلى تعزيز ارتفاع سعر الذهب في الآونة الأخيرة، إذ بدأ الاحتياطي الفيدرالي دورة التيسير النقدي في سبتمبر/ أيلول الماضي. كما أن الشراء القوي من قبل البنوك المركزية يمثل عاملاً أساسياً ومستداماً لدعم أسعار الذهب.

متجر ذهب في مقاطعة تشيجيانغ شرقي الصين، 4 إبريل 2024 (Getty)